

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥١

على اتفاقية مكافحة إبادة الجنس البشري والجزء عليها
الموقعة ابتداء من ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨

نحن هاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب للقانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

شادة وحيدة - لو، فق على اتفاقية مكافحة جريمة إبادة الجنس والجزء
عليها ، الموقعة ابتداء من ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، والملحق نصها (*)
بهذا القانون .

أما أن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدرف ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١)

(*) سينشر نص الاتفاقية فيما بعد مع مرسوم الاصدار .

هاروق

أما حضرته صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الخارجية

محمد صلاح الدين

قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١

بالموافقة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول
الجامعة العربية الموقعة بالاسكندرية في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

نحن هاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب للقانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

شادة وحيدة - لوفق على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون
الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري الموقعين
بالاسكندرية في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، وعلى البروتوكول الإضافي لها

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١

بتعديل المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢
بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضي الزراعية

نحن هاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب للقانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

شادة ١ - يستبدل بالمادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢
بتخفيف الضريبة عن صغار مالكي الأراضي الزراعية المعدل بالقوانين
رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٤ و ٥٥ لسنة ١٩٤٥ و ٣٣ لسنة ١٩٥٠ النصان الآتيان :

مادة ١ - يعنى من ضريبة الأطنان كل ممول لا تتجاوز الضريبة
المربوطة على أطنانه أربعة جنيهات في السنة .

مادة ٢ - يعنى من أربعة جنيهات من الضريبة السنوية الممولون
الذين تتجاوز الضريبة المربوطة على أطنانهم أربعة جنيهات في السنة
ولا تزيد على عشرين جنيها ، على أن يعنى الممولون الذين تنطبق عليهم
شروط هذه المادة من دفع كافة الفروق المستحقة عليهم من سنين
١٩٤٩ و ١٩٥٠ .

شادة ٢ - فلى وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، ويحمل به من
أول يناير سنة ١٩٤٩

أما أن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدرف ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١)

هاروق

أما حضرته صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية (بالنيابة)

حامد ككى

الاسم

المرسوم

بإحالة مدة شركة أراضي الغربية

لحسن هاروق الأول ملك لخصر

لجهد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى أول يونيه سنة ١٩٥٥ بالترخيص بتأسيس شركة أراضي الغربية ؛

لعمل القرار النهائى الصادر من الجمعية العمومية غير العادية لهذه الشركة المنعقدة بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٣٥ ؛

لعمل المادة ٤٠ من قانون التجارة الوطنى ؛

لإبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لسمنا بما هو آت :

لادة ١ - لعمد إحالة مدة شركة أراضي الغربية لخمس وعشرين سنة ابتداء من أول يونيه سنة ١٩٣٥

لادة ٢ - لعمد الأحكام الواردة بقرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢ يونيه سنة ١٩٠٦ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ المنشورة فى الجريدة الرسمية فى ٦ مايو سنة ١٨٩٩ و ٤ يونيه سنة ١٩٠٦ و ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٧ على التوالى وكذلك كافة الأحكام التى تصدر فيما بعد بتنظيم شركات المساهمة جزاء متما لنظام هذه الشركة ولا يجوز لجمعيتها العمومية مخالفتها فى أى حال من الأحوال .

لادة ٣ - لعل وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا المرسوم ما

مدنى ٢١ شوال سنة ١٣٧٠ (٢٥ يولي سنة ١٩٥١)

هاروق

لحاضر حضرة لخاص لبللالة

لئيس لجلس الوزراء

لصطفى لنعاس

لوزير لى التجارة والصناعة

لعمود لحيان لتمام

الموقع بالقاهرة فى ٢ فبراير سنة ١٩٥١ والمرفق نصوصها (*) بهذا القانون .
لحاضر بان يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدنى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١)

(٥) منشر النصوص ليا بعد مع مرسوم الإصدار

هاروق

لحاضر حضرة لخاص لبللالة

لئيس لجلس الوزراء

لصطفى لنعاس

لوزير لى الخارجية

لعمد لصلاح الدين

لقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١

بالموافقة على إتفاق المقرين الهيئة العالمية للصحة والحكومة المصرية
الموقع بالقاهرة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥١

لحسن هاروق الأول ملك لخصر

لقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

لادة لوحيدة - لوافق على إتفاق المقرين الحكومة المصرية والهيئة العالمية للصحة الموقع بالقاهرة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ والمرفق نصه (*) بهذا القانون .

لحاضر بان يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدنى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١)

منشر نص الإتفاق ليا بعد مع مرسوم الإصدار .

هاروق

لحاضر حضرة لخاص لبللالة

لئيس لجلس الوزراء

لصطفى لنعاس

لوزير لى الخارجية

لعمد لصلاح الدين